هل يُنهي اتفاقٌ سياسيٌ حرب السودان؟

حمّور زيادة

يدور حديثٌ عن مفاوضاتٍ غيرَ مباشرة، وبشكل سرّي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تجري الآن. ورغم عدم تأكيد أيّ جهة، رسمياً، استئناف المباحثات، إلا أنّ الأمر ليس مُستبعداً. فقد جرت جولات تفاهم وتفاوض سرّي عديدة بين المتحاربين منذ بداية الحرب، ولم يُعلَن عن بعضها بشكل رسمي، رغم تسرّب أخبارها للإعلام.

لكن، هل يمكن لاتفاق أن يؤدّي إلى إنهاء الحرب؟... بعد أكثر من عام، ربّما لم تعد الإجابة حاسمة كما كانت في الأيام والأسابيع الأولى للحرب. المعارك التي بدأت علناً في 15 إبريل/ نيسان 2023، كانت نتيجة مباشرة للخلاف بين الجنرالَيْن القويَيْن، قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونائبه قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). صراع سلطة بين الرجلَيْن، بدأ مُبكّراً وتصاعد، رغم تنفيذهما، معاً، انقلاباً عسكرياً على الحكومة المدنية الانتقالية. تقارب وتباعد قائد الجيش وقائد «الدعم السريع» أكثر من مرّة منذ صعودهما إلى السلطة، بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير في 2019. وسعى رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، والقوى السياسية المدنية، وبعثة الأمم المتّحدة لتخفيف التوتّر بين القائدَيْن الطموحيْن، لكنّ كلّ جهودهم انتهت بالفشل. وقبل الوصول إلى اتفاق سياسي كامل بتسليم السلطة الانتقالية للمدنيين، اندلعت الحرب. في بداياتها، كانت توصيفات الطرفين للحرب مباشرة ومختصرة، تعدّ قوات الدعم السريع نفسها في حالة دفاع عن النفس، إذ هوجمت في مقارّها، حسبما تزعم. لذلك، تقاتل دفاعاً عن نفسها، حتّى تعتقل قائد الجيش وتحاكمه. هذا ما أعلنه حميدتي أكثر من مرّة في وسائل الإعلام في أيام الحرب الأولى. بينما وصف الجيش الحرب بأنّها تمرّدُ قوات الدعم السريع وسيحسم خلال ساعات. بل أعلن أكثر من «خبير عسكري» انتهاء الحرب، أكثر من مرّة في العام السابق. وهو ما كان يبدو منطقياً جدّاً بالقياس إلى قوّة الطرفيْن المُتقاتليْن، وتميل موازين القوّة لصالح مؤسسة الجيش. لكن، خلال الشهور الـ 14 الماضية تغيّرت هذه التوصيفات. وانخرطت قوات الدعم السريع في محاولة إيجاد مشروعية لعمليات النهب والتدمير والقتل، التي تقوم بها في مناطق عديدة من البلاد. فانتجت سرديات عن «محاربة فلول نظام عمر البشير»، و«الحرب ضدّ إرهابيي الحركة الإسلامية السودانية»، و«تدمير دولة 1956 (تاريخ استقلال السودان)»، و«إقامة دولة ديمقراطية». بينما طوّر الجيش السوداني سرديته، من قوات تابعة للجيش تمرّدت عليه إلى حرب كونية تخوضها الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي، والإمارات وكينيا وتشاد، وغيرهم، ضدّ السودان طمعاً في استعماره واستتباعه، بتحالف مع القوى السياسية المدنية.

لكن على الأرض، يمكن أن نرى التطوّر الجديد للحرب. تطوّر طبيعي صنعه استطالة فترة الحرب، والانتهاكات المستمرّة والمتزايدة، والخطاب الحربي المسعور. فأصبحت الحرب مسرحاً لصراع دولي يتعاظم مع اتجاه سلطة الجيش في السودان للتحالف عسكرياً مع روسيا، بعد تطبيع العلاقات مع إيران. كما لم يعد من الممكن التحكّم في عمليات التجييش والتسليح الشعبي، خاصّة مع تعاظم خطر قوات الدعم السريع، التي تواصل اقتحام المدن والقرى. لم يعد «احتكار الدولة للعنف» ممكناً على أرض الواقع، وذعر المواطنين من انتهاكات «الدعم السريع» لا يسمح لهم بانتظار سلام لا يعلم أحد متى يأتي. في وضع شبيه بالملاحم الإغريقية، تواجه المجتمعات السودانية تحدّيات التسليح للدفاع عن النفس، أو الاستسلام لجرائم «الدعم السريع»، التي تبدو بلا نهاية. ومع خيار الدفاع عن النفس والأرض، تظهر التبايُنات المجتمعية الخطيرة في نسيج المجتمع السوداني. ويزداد الاحتقان القبلي والمناطقي، وتنتشر في شبكات التواصل الاجتماعي فيديوهات التهديد لمواطني المناطق المختلفة.

تسرّبت حرب السودان خلال العام الماضي من بين يدي قادتها العسكريين، وما كان ممكناً في مايو/ أيار 2023، لم يعد سهلاً في مايو 2024، وبالتأكيد لن يكون مطروحاً في مايو 2025. وما كان يمكن أن يحسمه لقاء بين البرهان وحميدتي، يحتاج اليوم توافق عواصم عديدة. وإذا حدث هذا التوافق، سيجد كيانات مسلّحة عديدة في السودان قد لا تقبل به. لذلك، فإنّ أيّ حديث عن اتفاق ينهي الحرب في السودان، يحتاج لتحديد: اتفاق بين مَنْ ومَنْ؟

ما يكشفه سجال «أكنجي» بين تركيا وإيران

محمود علوش

عندما أعلنت إيران، في 19 مايو/ أيار الحالي، فقدان الاتصال بالمروحية، التي حملت الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان ومسؤولين آخرين، أثناء عودتهم من منطقة حدودية مع أذربيجان، سارعت تركيا إلى إبداء استعدادها لمساعدة السلطات الإيرانية في جهود البحث عن المروحية. وقد طلبت طهران بالفعل مساعدة أنقرة، التي أرسلت مُسيّرة من طراز «أكنجي» المتطورة إلى المنطقة. وبظهر من خلال الصور، التي التقطتها المُسيّرة أثناء البحث، وبُثّت على الهواء مباشرة، أنّها لعبت دوراً حاسماً في تحديد موقع حطام المروحية. وكان من المفترض أن يطوي العثور على الحطام النقاش بشأن عملية البحث لولا أنّ رئاسة الأركان العامة للجيش الإيراني أصدرت بياناً مفاجئاً، بعد يوم من انتشال جثمان رئيسي ورفاقه، يُقلّل من دور المُسيّرة التركية في العثور على المروحية، ويزعم أنّها فشلت في تحديد موقع التحطّم بدقّة، بسبب عدم وجود مُعدّات كشف ومراقبة النقاط تحت السحاب.

وقد سارع المسؤولون الأتراك إلى الردّ ضمناً على المزاعم الإيرانية، من خلال تأكيد دور مُسيّرة «أكنجي» في تحديد موقع تحطّم المروحية. ورغم أنّ الجيش الإيراني لم يُقدّم في بيانه دلائل ملموسة تُثبت صحة زعمه، إلا أنّ السجال التركي الإيراني بشأن دور مُسيّرة «أكنجي» يكتسب بُعداً سياسياً يفوق أكبر من ارتباطه بطبيعة جهود البحث نفسها. فبدت إيران مُحرجةً للغاية في الداخل وفي الخارج من فشلها في العثور على المروحية الرئاسية داخل أراضيها من دون مساعدة من دولة مُجاورة. وهذا الحرج كسر كبرياءها وصورتها، التي رسمتها لنفسها دولةً استطاعت التغلّب على عقود طويلة من العقوبات الغربية، وصولاً إلى ضمّها، وإخضاعها إلى السيادة الاحتلالية الكاملة، وفق ما سُمّي بصفقة القرن الجارية جرياً حثيثاً على أرض الضفة الغربية.

وكانت الورقة المالية الاقتصادية سيفاً ماضياً، سُلّط على حياة فلسطينيي الضفة الغربية، بحجْب أموال المقاصّة، وهي ملك للسلطة الفلسطينية، كما أكّدت الولايات المتّحدة، أخيراً، وفي مناسبات كثيرة سابقة، وكما كان الحصار المالي على البنوك الفلسطينية، أيضاً، وهو الأمر الذي حذّرت منه، ومن تداعياته كذلك، واشنطن. والهدف المُعلن، من هذه الحرب الاقتصادية، على لسان سموتريتش، على الأقلّ، هو انهيار السلطة الفلسطينية. وهذا، بذكْر بانٍ ما تريده إسرائيل، وتطمح إليه في الضفة الغربية والقدس، ليس مضموناً، فهو يواجَه بقبول أميركية، كما يواجَه، من قبل، بالإرادة الفلسطينية الشعبية، بصمودها وبنضالها. كما أنّه، وهذا مُهمّ، مرهون بتطوُّرات الحرب في غزّة، وقدرة جيش الاحتلال، على فرض سيطرته هناك؛ تمهيداً لنوع من التفرُّغ للضفة الغربية، في حال تصاعدت فيها حدّة الصراع.

(كاتب فلسطيني)

من إدارة مدنية تحكمه، مع بقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وفق ما كشف مصدر فلسطيني مسؤول، في حديث لـ «العربي الجديد»، عن طرح إسرائيلي «يتحدّث عن خطة يتطلّب تطبيقها من ثلاث إلى خمس سنوات، في حدّ أقصى، تقضي خلالها إسرائيل على حركة حماس، على حدّ زعمها، وتسمح بتموضع قوات عربية في قطاع غزّة يكون من مهامها الأمن والإعمار، ولاحقاً تُسلَّم هذه القوات العربية مهمّة الأمن إلى حكومة تكنوقراط فلسطينية، توافق عليها إسرائيل، وتسمّيها «الإدارة المدنية المحلية»». وهذا عكْس لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أرئيل شارون، بالانسحاب الأحادي من القطاع، مع الانسحاب من أربع مستوطنات قرب جنين، شمالي الضفة الغربية، وهي: غنيم، كديم، حومش، وسانور، وبموجب قانون إلغاء «فك الارتباط»، صار بإمكان المستوطنين العودة إلى المستوطنات التي فُكّت شمال الضفة الغربية في عام 2005. وكذا، جاء إعلان فكّ الارتباط تنفيذاً للشقّ المتعلّق بالضفة الغربية. وكما يطمح نتنياهو إلى إنهاء الوجود السياسي الفلسطيني في غزّة، لمصلحة إدارة تابعة للاحتلال، وتحت إشرافه، كذلك، لا يوجد ما ينفي، بل ثمّة ما يؤكد، توجُّهات قادة الحكومة الحالية نحو إضعاف السلطة الفلسطينية، إلى درجة إعادة صياغة تصل إلى إدارة ذاتية، تحت حكم الاحتلال وإشرافه، لا أمل لها بأيّ تطور سياسي أو صيرورة دولية. هذا، في وقت يزداد ميل الاحتلال إلى العسكرة في الضفّة الغربية، كما تؤكّده الممارسات الاحتلالية العدوانية الباطشة، في مُخيّمات طولكرم وجنين، وغيرها، وإعادة حصار مدن الضفّة الكبرى، وتعجيز الفلسطينيين أثناء تنقّلاتهم الضرورية بين مدن الضفّة على طرقات، أصبح السفر عليها أشبه بالجحيم؛ ما ينذر بمحاولات عزْلها بعضها عن بعض. وكلّ هذا ينذر تحت رغبة احتلالية أعلنها نتنياهو، وهذا مُهمّ، مرهون بتطوُّرات الحرب في غزّة، وقدرة جيش الاحتلال، على فرض منهم لعملية طوفان الأقصى، إذ وصلت إلى 80٪. فيما نتنياهو وأضرابُه، من قادة اليمين المُتطرّف، ليسوا بحاجة إلى مثل تلك الممرّرات لتضييق الخناق على الضفّة الغربية، وصولاً إلى ضمّها، وإخضاعها إلى السيادة الاحتلالية الكاملة، وفق ما سُمّي بصفقة القرن الجارية جرياً حثيثاً على أرض الضفة الغربية.

الضفة الغربية... ترقُّب قلِق

أسامة عثمان

لا فصل، في الحقيقة، بين قطاع غزّة والضفّة الغربية، فهما عقبتان أمام أهداف الاحتلال، واليمين المُتطرّف منه، وإن كانت غزّة تعيش، الآن، حرباً وجودية، والضفة الغربية تضمر ما هو أدهى إلى تلك الحرب، باحتواءها القدس والمسجد الأقصى، بؤرة الصراع الأخطر، لجهة فتحه على مصراعيه، وكذلك، بوصف الضفّة الغربية المَحلّ الأهم للمشروع الاستيطاني التهويدي. ولذلك كان اقتحام وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير (وهو أكثر من يهدّد أمنَ دولته القومي، ويتلاعب به)، باحات المسجد الأقصى، ردّاً سريعاً، على اعترافات دول أوروبية بالدولة الفلسطينية، وردّاً على طلب المُدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إصدار مذكّرة اعتقال بحقّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية.

كان اقتحام بن غفير، وهو الأول منذ بدأت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزّة، صريحاً في التقدُّم خطوةً نحو هذا الصراع المفتوح، حين تبجّح بسيادة إسرائيل الكاملة على المسجد الذي ينطوي على أبعاد اعتقادية دينية، إسلامية، كما ينطوي على دلالات سياسية، ووطنية، سيادية. بالإضافة، إلى تصاريح تصريحات رديف بن غفير، نتسليئل سموتريتش، وزير المالية، عن ضرورة أن يكون الردّ على تلك التهديدات، من اعتراف بالدولة الفلسطينية، وملاحقات قضائية لقادة الاحتلال، بتكثيف الاستيطان، على نحو مبالغ فيه، ولا معقول، إذ طالب سموتريتش «بردّ صهيوني» على اعتراف كلّ من الترويج وإسبانيا وأيرلندا بدولة فلسطين، داعياً إلى بناء مستوطنة جديدة مقابل كلّ دولة تعترف بها.

عزّلها بعضها عن بعض. وكلّ هذا ينذر تحت رغبة احتلالية أعلنها نتنياهو، وهذا مُهمّ، مرهون بتطوُّرات الحرب في غزّة، وقدرة جيش الاحتلال، على فرض سيطرته هناك؛ تمهيداً لنوع من التفرُّغ للضفة الغربية، في حال تصاعدت فيها حدّة الصراع.

(كاتب فلسطيني)

> وكما يطمح نتنياهو إلى إنهاء الوجود السياسي الفلسطيني في غزّة، ثمّة ما يؤكّد توجُّهات الحكومة الحالية نحو إضعاف السلطة الفلسطينية

واشنطن والرياض... محاذير الوعود المُبهمة

محمود الريماوي

تستعدّ واشنطن لـ «تفخيخ» اتفاق مُرْمع مع الرياض بشأن التطبيع مع دولة الاحتلال، بوضع عبارات عامّة قابلة للتأويل، وغير مقترنة بإجراءات مُلزمة، ولا بجدول زمني أو بمرجعية دولية محدّدة، بما يسمح للطرف الإسرائيلي بالتنصّل والمماطلة، ومع الثقة بأنّ الرياض، بما تتمتّع به من حنكة سياسية ودبلوماسية، تتنبّه تماماً لمثل هذه الألاعيب، إلا أنّه من المفيد التذكير بهذا الأمر في هذه الظروف، التي يضاعف فيها الجانب الأميركي من جهوده لإحراز نجاح للرئيس جو بايدن، مَهْما يسهّل استثماره في حملته الانتخابية. فعقب زيارته لتل أبيب، قبل أيام، سرّبت مصادر إسرائيلية أنّ مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان عرض مقترحاً جديداً يتضمّن، فيما يتضمّنه، التصريح من طرف تل أبيب بالموافقة على «إيجاد أفق سياسي لحلّ الدولتين». وإذْ لا تخلو هذه العبارة من جاذبية لغوية، إلا أنّ بلاغتها السياسية (في التأثير على الأمر الواقع وتغييره) تبقى أقلّ من بلاغتها اللغوية، وبما يُحفّز الطرف الإسرائيلي على التمسّك بالأمر الواقع، تاركاً للآخرين، في الأثناء، أن يغرقوا في الجدل بشأن ما يعنيه «الأفق السياسي» أو حتّى حلّ الدولتيْن.

عند توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية، قبل نحو أربع سنوات، سُرّبت وعودٌ إسرائيلية بأنّ تل أبيب سوف تُجمّد مشروع ضمّ غور الأردن من الجهة الغربية، وذلك «ثمناً» تُؤدّيه تل أبيب للتطبيع معها. ومنذ ذلك التاريخ، يتكثّف الاستيطان في تلك المنطقة المُحاذية للأردن، وتزداد وتيرة الاستيلاء على الأراضي لتحويلها مواقع عسكرية أو استيطانية، وبذلك، فإنّ الضمّ يتحقّق، فعلياً، من غير إعلان عنه. وللمرء ملء الحقّ بأنّ منظور الرياض مُختلف، بل سبق لمسؤولين فيها، من بينهم وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان، أن صرّحوا أنّ منظورهم للتطبيع يمرّ بإعلان، بل لعلّه يُحدّد إنشاء دولة بحدود 14 مليون فلسطيني، وكلّ ما يهمّه هو تعظيم مكانة إسرائيل جغرافياً وعسكرياً واستراتيجياً، ولو على حساب غيرها.

لتطويق ذلك، فإنّه من الأهمية بمكان، دعوة واشنطن لحمل تل أبيب على التقيّد بالتزامات واضحة للاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من يونيو (1967)، بما يشمل الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وعاصمتها القدس الشرقية، مع ما يرتبط بذلك من إنهاء الاحتلال الاستيطاني والعسكري في إطار القرارات الدولية ذات الصلة. ومبادرة السلام السعودية العربية، على أن تبحث مفاوضات إسرائيلية فلسطينية سبل تنفيذ هذه الالتزامات، وبما يكفل الأمن والسلام للطرفيْن، وخلال فترة زمنية لا تتعدّى ثلاث سنوات، وبما يسمح بدمج الدولتيْن؛ فلسطين وإسرائيل في المنطقة، وبما يحقّق سلاماً جدّياً وعادلاً تدافع عنه الشعوب، وتتوقّف فيه إسرائيل عن كونها دولة غير عادية، وغير طبيعية، في انظار القطاعات الأوسع من الشعوب. ومن المهمّ، أيضاً، في هذه الظروف، أن تُوقف الحرب بصورة كلّية على قطاع غزّة، إذ لا يُعقل أن يجتمع صيف وشتاء على سطح واحد، وفي وقت واحد، وأن تدور مباحثات من أجل السلام في ظروف الحرب، وأيّ حرب؟ إنّها حرب إبادة تقشعرّ لها أبدان البشر الأسوياء.

> الشيطان يكمن، ليس في تفاصيل الاتفاقيات فحسب، بل كذلك في العبارات حمّالات الأوجه، وفي الوعود المُبهمة

لطالما كان الشيطان يكمن، ليس في تفاصيل الاتفاقيات فحسب، بل كذلك في غموض الصياغة، وفي العبارات حمّالات الأوجه، وفي الوعود المُبهمة، كحال الوعد الجديد بـ «خلق أفق سياسي»، وبما يسمح بالمناورة والتسويف وتبديد الوقت، في استغراق التفسيرات، وقد احتاجت مصر نحو 10 سنوات لانتزاع اتفاق على طابا (صدر حكم بمصريتها في 1988)، فيما تنصّلت تل أبيب من اتفاق أوسلو (1993)، والغته من جانب واحد، من دون أن ترفّ أجفان مسؤوليها، وليس سرّاً، ولا هو من المبالغة في شيء، القول إنّ تل أبيب تريد تطبيعاً مع المملكة العربية السعودية يحقّق لها حضوراً في المنطقة، من غير أن تدفع استحقاقات صراع طويل، وضع المنطقة وشعوبها، وبالذات شعب فلسطين، على صفيح ساخن، منذ أزيد من سبعة عقود متتالية، وبما شكّل هاجساً دائماً وضاغطاً على الرياض.

والراجح أنّ المفاوضات مع الجانب الأميركي، حول هذه المسألة، ستكون شاقّة، وذلك بسبب المماليء الأميركية التقليدية لتل أبيب، وبينما يتحدّث مسؤولون في واشنطن، من جانب واحد، عن أن الاتفاق الأميركي السعودي بات قريباً جدّاً، فإنّ ثمّة خياراً يبقى أمام الرياض فيما يتعلق بالمعالجة الواجبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويتمثّل هذا الخيار، في حال عدم حدوث تقدّم جدّي في هذا المسار، أن تكتفي الرياض بإعلان نوايا، تُبدي فيه توجّهها مُستقبلاً لإقامة سلام مع تل أبيب، وأن يقترن هذا التوجّه بإقامة علاقات دبلوماسية معها ما إن يغدو الجانب الإسرائيلي ناضجاً لإبرام سلام شامل، يتمّ فيه الوفاء بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدّمتها الحقّ في إقامة دولة ذات سيادة على أراضي الرابع من يونيو (1967)، وعلى أن تتبادل هذه الدولة الاعتراف مع الدولة الإسرائيلية، فيتمتع الجميع في المنطقة بثمرات السلام والأمن.

(كاتب من الأردن)

ملاحقة الفكاهة بتهمة معاداة الساميّة

ولاء سعيد السامرائي

في الـ 29 من شهر أكتوبر الماضي، لم يخطر ببال غيوم موريس، أحد صحافيّي البرنامج الساخر في الراديو الحكومي الفرانس إنتر، أن تتسبّب فكاهته، في مناسبة عيد هالوين، بالضجة الواسعة، التي يعيشها المشهد الإعلامي الفرنسي، منذ ذلك الحين. في سياق حلقة ذلك اليوم، علّق غيوم بالقول إنّ القناع الذي يمكن شراؤه في هذه المناسبة هو قناع بنيامين نتنياهو «النازي المختون». وقد قامت الدنيا ولم تقعد حتّى اليوم، إذ استدعي الصحافي من الشرطة القضائية، بناءً على دعوى «شتم وتحريض عنصري»، رفعها المحامي ويليام كولدنادل، رئيس جمعية الصداقة الإسرائيلية الفرنسية، والمعلّق الدائم في القناة اليمينية المتطرّفة والعنصرية «سي نيوز»، التي تلقّفت الموضوع لتصبّ الزيت على النار، كعادتها. لكنّ حُمّى الشيطنة والتجريم لم تقتصر على الإعلام المُهيمن، بل تعدّته إلى مقاعد الجمعية الوطنية، وبعض نوّابها، منهم النائب العنصري مئير حبيب (الصديق الحميم لنتنياهو)، الذي وصف الصحافي بالحشرة الصغيرة المُعادية للساميّة، وسبق له أن وصف الفلسطينيين بالسرطان، من دون أن تُوجّه له أيّ تهمةٍ واضحة بالعنصرية (؟) تبع ذلك سيل هائل من الرسائل امتلأت بها وسائل التواصل الاجتماعي، تُهدّد موريس بالقتل، وتشتمه باقذع الشتائم، إضافة إلى رسائل صوتية عنصرية، بثّت إحداها في البرنامج، تتمنى له القتل بيد «البوتينول»؛ وهي كلمة عنصرية تستعمل لوصف العرب. وفي السادس من نوفمبر/تشرين الثاني، استجوبت الشرطة الصحافي ساعتيْن، ودارت الأسئلة حول من هو أكبر نازي، وما إذا كان يهودياً. ورغم أن استجواب الشرطة للصحافي قد تم وهو في انتظار الحكم النهائي، إلّا أن مديرة الراديو طلبت منه أن يُقدّم اعتذاراً عن جملته تلك، فرفض ذلك، قائلاً إنّه صحافي ساخر، وإنّ الراديو يدفع له مقابل هذه المهنة، وفي حال صدور حكم عليه من القضاء فهو يحترم ذلك، وإن لم يصدر أيّ حكم فهو بريء، والبريء لا يعتذر. ولحسن الحظ، فإنّ القضاء أغلق القضية نهائياً، ليعود غيوم إلى عمله. وفي أول برنامج له، بعد هذا الحادث، علّق موريس بالقول إنّ الشرطة القضائية اعتبرت جملة «نتنياهو نازي مختون» مسموحاً بها، وهي أول فكاهة لي يسمح بها القانون، لكنّ صدى هذا التعليق الجديد، والصحيح في الوقت نفسه، كان أسوأ وقعاً على أصدقاء المجرم نتنياهو، الذين هاجوا وثاروا من جديد، مُعتبرين كلامه معاداةً للساميّة بحجّة أنّ «الختان خاص باليهود»، وفي الحال، قامت مديرة الراديو الحكومي بتعليق خدمات صاحب أجمل الفكاهات، بانتظار مقابلة أولية لتسريحه من الخدمة. في بلد «أنا شارلي» بلدان الظاهرة العالمية، التي دعت إليها حكومة فرانسوا هولاند من أجل حرّية التعبير في عام 2015، بعد عملية الإرهاب المشؤومة، التي طاولت صحيفة شارلي إيبدو عقب نشرها الكاريكاتير المُسيء للرسول، اختفت أصوات المدافعين عن حرّية التعبير، تماماً، من القنوات والصحف والمجلّات (!) لم يظهر أيّ صوتٍ من عشرات الأصوات التي ارتفعت غاضبة لتقول: إنّنا في بلد حرّية التعبير، كما لم نرَ أيّ حملةٍ إعلامية منهم تندّد بملاحقتها أو التضييق عليها، منذ بدء حرب الإبادة الصهيونية، بل الأدهى أنّ لا أحد يتجرأ على مواجهة الإرهاب الإعلامي، الذي تقوده قنوات اليمين المُتصهين وأصدقاؤه، ولا الاعتراض على إلحاح صحافيين كُثر، والضغوط التي يمارسونها في البث المباشر على ضيوفهم لإجبارهم على وصف «حماس» بالمنظّمة الإرهابية، لتبيان مواقفهم، وإلا فهم مدانون بدعم «حماس» وتمجيد الإرهاب، وهم معادون للساميّة، وبدلاً من اتخاذ الحكومة إجراءات لاحترام حرّية التعبير، كما فعلت قبل سنوات، إلا أنّها استنفرت، وعقمت في أنحاء البلاد ترسانة قانونية تُجرّم كلّ من يدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولو بطباعة منشور صغير، كما حصل مع نقابي كبير، حتّى وصل عدد المُتّهمين بـ «تمجيد الإرهاب» إلى ثلاثمائة شخص، وهو ما لم يحدث قط في تاريخ فرنسا. إذ لتبيان مواقفهم، وإلا فهم مدانون بدعم «حماس» وتمجيد الإرهاب، وهم معادون للساميّة، وبدلاً من اتخاذ الحكومة إجراءات لاحترام حرّية التعبير، كما فعلت قبل سنوات، إلا أنّها استنفرت، وعقمت في أنحاء البلاد ترسانة قانونية تُجرّم كلّ من يدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولو بطباعة منشور صغير، كما حصل مع نقابي كبير، حتّى وصل عدد المُتّهمين بـ «تمجيد الإرهاب» إلى ثلاثمائة شخص، وهو ما لم يحدث قط في تاريخ فرنسا. إذ ومن المهمّ، أيضاً، في هذه الظروف، أن تُوقف الحرب بصورة كلّية على قطاع غزّة، إذ لا يُعقل أن يجتمع صيف وشتاء على سطح واحد، وفي وقت واحد، وأن تدور مباحثات من أجل السلام في ظروف الحرب، وأيّ حرب؟ إنّها حرب إبادة تقشعرّ لها أبدان البشر الأسوياء.

> ممارسات منظّمات الضغط الصهيونية في أميركا، كما في فرنسا والعالم، تقتل بخبث الأبرياء بقطع مصدر عيش من ينتقد دولة الاحتلال العنصري

هذا العهد، بدءاً بالإعلام، الذي ربّما نشهد نهاية تعدّديته بالكامل مع تسريح إدارة الراديو الحكومي الأصوات غير المنسجمة مع الخطاب الصهيوني.

منذ وصوله إلى الحكم، يكمل الرئيس ماكرون وحكومته، وبمختلف الطرائق، ما بدأه نيكولا ساركوزي، لإنهاء وجود قضية اسمها فلسطين في فرنسا، مستخدماً المستشارين الذين اعتمدهم ساركوزي، بعد منع المظاهرات في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومن ثمّ السماح بها، تُقمع، اليوم، المظاهرات الطلابية، من السوربون إلى معهد العلوم السياسية، وتمنع المؤتمرات بشأن فلسطين، التي تحضر فيها ريما حسن، المُرشّحة من أصل فلسطيني للانتخابات الأوروبية، وقبل أيام، منع الطبيب غسان أبو ستّة من دخول فرنسا لإلقاء كلمة في الجمعية الوطنية، فبقي في المطار، ولم تسمح السلطات بدخوله، لكنّه، وبفضل الداعمين ونُخبة من المحامين ونواب حزب فرنسا الأبية، تمكّن من توجيه كلمته.

إنّ ملاحقة فكاهة الصحافي غيوم موريس، الشخصية المحبوبة لدى الفرنسيين، بتهمتيْ التحريض العنصري ومعاداة الساميّة، جعلت مجموعة من الأكاديميين والسياسيين واساتذة الجامعات يقطعون صمتهم للمرّة الأولى، ويتكلّمون عن «مكارثية»، تجتُبل عدّة أشهر الكلام فيها، خوفاً على مناصبهم ومواقعهم، وسمعتهم في محيط العمل أو في الحياة، التي تهددها اتهامات جاهزة من الأوساط الصهيونية والحكومية، إذا الصقت بهم لا يمكن الفكاك منها، كما حصل مع شخصيات أكاديمية وكُتّاب بارزين، منهم من عاد يتكلّم عن جرائم الحرب، بعد محاربته أكثر من عشرين عاماً، مثل رئيس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، باسكال بونيفاس، ويفنّد ادعاءات الداعمين لدولة الاحتلال في الإعلام مثل برنار هنري ليفي، الذي صرّح بعد زيارة لجيش الاحتلال، في قنوات عدّة، أنّه رأى جيشاً أخلاقياً أول همّه المدنيون، ليبرّ عليه بونيفاس بفديو سمّاه «خدمات بعد البيع»، يسخّف فيه ادعاءات ليفي وأكاذيبه، داعياً إلى احترام الحقّ الفلسطيني، ومذكّراً أنّه قد آن الأوان، بعد كلّ التضحيات والتنازلات التي قدّمها الشعب الفلسطيني، والعربي، لدولة الاحتلال، التي ترفض في كلّ مرّة دعوات السلام، لمنحه دولته المستقلّة في حدود 1967.

(إعلامية عراقية في باريس)

في معنى مواجهة النكبة الفلسطينية

بشير البكر

مرّت منذ أيام ذكرى النكبة الفلسطينية، وهي في ذات الوقت يوم تأسيس إسرائيل. وبالنسبة للفلسطينيين، يختلف هذا اليوم، في الشكل والمضمون، عن باقي الأيام؛ فهو نقطة البداية في تاريخ ما بات يُعرف بالقضية الفلسطينية، الاحتلال قائم ويتمدّد، والمقاومة حاضرة ويشتدّ عُودها. وفي كلّ عام، يتأكّد فشل النظريات والأطروحات التي قامت على أساسها إسرائيل، وعلى رأسها أن فلسطين أرض بلا شعب، ويتعزّز في الوقت نفسه أنّ الشعب الفلسطيني لا يقبل، تحت أيّ شرط، التنازل عن أرضه، ومتمسّك في حقّه على استعادتها، والحصول على حقّه المشروع في إقامة دولةٍ مستقلة. ومن عام لآخر، يعلو هذا الصوت أكثر، ويذهب صداه أبعد، ليصل إلى أجيال جديدة.

وفي هذا العام، أعادت غزّة تذكير العالم بالدرس الفلسطيني، وهو أنّ الدفاع عن الحقّ مشروع، حتّى لو وقفت ضدّه أكبرُ قوّة على الأرض. وحين يبقى الحقّ هو الهدف الأسمى، لا يقاس الأمر بكسب معركة عسكرية من عدمه، بقدر ما يجري امتحان تمسّك صاحب الحقّ به، وعدم تنازله عنه، مهما طال الزمن وكبرت التضحيات. وهنا مربط الفرس، كما يقول المثل، وهذا هو سرّ التفاف غزّة حول مقاتليها الشجعان، الذين يخوضون معارك منذ أكثر من سبعة أشهر. ورغم أنّ الخسائر كبيرة على مستوى البشر والعمران، فإنّ الناس العاديين يُبدون قدراً هائلاً من الصمود، ويتحمّلون دفع الكلفة العالية، لأنّهم يُقدّرون معنى وقيمة الأرض والتحرير والخلاص من الاحتلال.

هناك من يأخذ على حركة حماس، وغيرها من الفصائل الفلسطينية، أنّها فجّرت مواجهة عسكرية مع الاحتلال ذات ثمن عالٍ، غير أنّ هذا التفكير يبسّط المسألة، ولا يراها في حجمها الفعلي، ولا في معانيها القريبة والبعيدة، فالمقاومة في حركة جدل مع المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يتوسّع، وهذا ينطبق على كلّ ثورات الشعب الفلسطيني، التي تتوالى موجة وراء أخرى، من دون انقطاع، وتصبّ كلّها في مجرى واحد، هو مواجهة الاحتلال، وهذا لا يعني أنّ المقاومة ردّة فعل على الاحتلال فقط، بل هي ضرورة لبقاء الشعب الفلسطيني، وأول شرط لذلك هو الثبات على حقّ الدفاع عن الذات، والبقاء على أرض الوطن، ومواجهة التهجير مهما كان الثمن، وعدم قبول منطق التعايش مع الاحتلال، الذي يتبنّى مشروع بناء «الدولة اليهودية». ولا يختلف الأمرُ، سواء حملت المقاومة اسم «حماس» أو «فتح» أو «الجبهة الشعبية».

وفي الأحوال كافة، لا يحقّ لأحدٍ أن يزايد على أهل غزّة، فهم وحدهم من يدفع الفاتورة الكبيرة اليوم، ولا يمكن لأيّ كان، مهما بلغ من الوقاحة، أن يضع نفسه محلّ هذا الشعب، الذي غدا مشرداً، بعد تدمير الغالبية العظمى من البيوت، وخسر عشرات الآلاف من الضحايا. ومن له الكلمة الأولى والأخيرة هم هؤلاء الناس، الذين يواجهون الوحشية الإسرائيلية. ومهما كان حجم التضامن والمساندة التي يتلقّونها من العالم، فإنّها تعدّ قليلة مقارنةً بما قدّموه من تضحيات لم تتوقّف منذ قيام دولة إسرائيل، فقد كان القطاع أرض مواجهات تتكرّر، وصار الهدوء هو الاستثناء. وبالتالي، فإنّ أهل غزّة وحدهم من لهم الخيار في ما يخصّهم كلّه، سواء تعلّق الأمر بالحرب أم بالسلم، أو بمن يدير القطاع. ومن قدّم هذه التضحيات كلّها، وصمد، وواجه ببسالة، منذ أزيد من سبعة أشهر، حربَ إبادةٍ غير عاجز عن تقرير مصيره بنفسه. ومهما بلغ الوضع من صعوبة، لن ينتظر أهل غزّة أحداً من الخارج يملي عليهم القرار المناسب، فهم أدرى وأجدر من غيرهم، ومن يرفع التضحية إلى هذا المصاف، للخلاص من الاحتلال، لا يمكن له أن يقبل الوصاية أيّاً كان مصدرها.

حين يتحدّث محمد جواد ظريف

بيار عقيقي

من المجدي الاستماع إلى وزير الخارجية الإيراني الأسبق محمد جواد ظريف، شخصاً مُتقدّماً على أقرانه في الدبلوماسية الإيرانية، لا لأنّه متعلّم في جامعات أميركية، مثل سان فرانسيسكو ودنفر، في ثمانينات القرن الماضي، بل لأنّه الرجل الذي بوسعه إضافة لمسةٍ مُغايرةٍ في نقاشاتٍ معيّنة، تحديداً، تلك التي تلت حادثة تحطّم طائرة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان، وآخرين، في مقاطعة أذربيجان الشرقية في 19 مايو/أيار الحالي. لم يتردّد ظريف في إلقاء اللوم على العقوبات الأميركية «التي تستهدف صناعة الطيران الإيرانية»، معتبراً، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإيراني، أنّ «الصعوبات التي واجهتها إيران في شراء قطع الغيار لطائرات الهليكوبتر القديمة، بعد عقود من العقوبات، قد أسهمت في الحادث المميت».

ما الذي عناه ظريف في تعليقاته؟... سعى إلى إحياط نظريات المؤامرة التي سادت، وبعضها مُستمرّ، بشأ

حصيلة برلمان الموالاة في تونس

أنور الجمعاوي

مرّت سنة، وأزيد، على تركيز برلمان جديد في تونس، أنتجته منظومة 25 يوليو (2021) بقيادة الرئيس قيس سعيّد، الذي حلّ المجلس النيابي المُنتخب السابق، وألغى دستور 2014، ووضع دستوراً جديداً بُنِيَ على نقض الحكم البرلماني وتأسيس نظام رئاسي مطلق. كما عدّل القانون الانتخابي على طريقته، واستبدل الاقتراع على القائمات بنظام الاقتراع على الأفراد، وأمر بتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في دورتين (2023 /2022)، قاطعها جلّ الأحزاب المُعارضة الوازنة (حركة النهضة، الحزب الدستوري الحرّ، التيّار الديمقراطي، حزب العمّال...)، وترشّح للتسابق على الفوز بها طيفٌ كبيرٌ من غير المُتحزّبين، وكذا، مُرشّحو أحزاب صغيرة موالية للنظام الحاكم (التيّار الشعبي، الوطنيون الديمقراطيون، حركة الشعب، حركة 25 يوليو، حركة تونس إلى الأمام...)، ولم تتجاوز نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات المذكورة حدود 11,4%، وأفضت إلى صعود وجوه برلمانية معظمها جديدة، وَعَدَتْ، رغم محدودية صلاحياتها وحاضنتها الشعبية، التونسيين بغدٍ أفضل. وبعد عام من ممارسة المجلس النيابي الجديد أشغاله، التي انطلقت بتاريخ 13 مارس/آذار 2023، يحقّ للدّارس أن يقف عند مدى نجاعة أدائه التشريعي ودوره الرقابي، ومدى استجابته لانتظارات التونسيين.

يتّسم البرلمان الجديد بسِمة التجانس، من جهة ولاء أعضائه للرئيس قيس سعيّد، وتسليمهم بشرعية مسار 25 يوليو (2021) ومُخرجاته. ويغلب عليه اللون الواحد، على خلاف الغرف النيابية بعد الثورة، التي تميّزت بتعدّدية حزبيّة ظاهرة، أثرت التداول والنقاش بشأن مشاريع القوانين وقضايا الشأن العام، رغم ما تخلّلها من خلافات أيديولوجية حادّة. وتكوّنت من كتل برلمانية مؤيّدة لرئيس الجمهورية، وأخرى معارضة له. فيما يبدو البرلمان الجديد منسجماً عموماً مع المنظومة الرئاسية والحكومية السائدة. وقد عقد، منذ تركيزه في الـ 13 من مارس/ آذار من العام 2023، ما لا يقلّ عن 76 جلسة عامّة، وعشرات الاجتماعات والسماعات داخل اللجان التمثيلية القارّة. وبحسب عمل إحصائي مفصّل، نشره موقع الكتيبة، فإنّ نسبة حضور النوّاب في 44 جلسة عامة تقدَّر بـ 91%، وهو حضور مُكثّف ومُستقرّ. غير أنّ هذين الاستقرار والحضور شبه الدائم لأغلبيّة النوّاب لا يعنيان كثافة منجزهم التشريعي. فخلال سنة كاملة عُرِضَ 83 مشروعَ قانونٍ على المجلس النيابي لم يُصادَق سوى على 36 منها. وبحسب منظمة «أنا يقظ»، فإنّ 59% من مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان اقترحها رئيس الجمهورية، فيما تُقدّر مقترحات النوّاب بـ 41% من مجموع مشاريع القوانين المقترحة على المجلس النيابي. وكلّ مشاريع القوانين، التي حظيت بتصديق مجلس نوّاب الشعب عليها، وردت بمبادرة من رئاسة الجمهورية، فيما ظلّت 25 مبادرة تشريعية تقدّم بها نوّاب على هامش اهتمامات البرلمان، ولم تنظر اللّجان النيابية سوى في أربعة مشاريع منها، ولم يُحَل أيّ مشروع قانون اقترحه النوّاب إلى الجلسة العامّة، باستثناء مشروع تجريم التطبيع مع إسرائيل، الذي اقترحته كتلة الخطّ الوطني السيادي، وتمّ التصديق على فصلين منه فحسب، وعُلّق النقاش بشأنه بسبب تحفّظات كلّ من رئيس مجلس النوّاب ورئيس الجمهورية، بحسب تقارير متواترة. واللافت، أنّ مكتب المجلس النيابي أرجأ النظر في ستّ مبادرات تشريعية أو رفض إحالتها على اللجان المتخصّصة. والحال أنّها موقّعة من أربعين نائباً على الأقلّ. ومن بين تلك المبادرات، واحدة تتعلّق بإحداث المحكمة الدستورية، التي يُفترَض أن تلعب دوراً مُهمّاً في فضّ مسائل النزاع على الصلاحيات، وضمان شفافية المسار الانتخابي، وتأمين التوازن بيْن السلطات، وفرض رقابة على أدائها. ومبادرة أخرى تتعلّق بتعديل المرسوم الرئاسي عدد 54، الذي فرض قيوداً صارمة على حرّية التعبير، وأفضى اعتماده إلى إيداع عددٍ معتبرٍ من السياسيين، والمدوّنين، والإعلاميين، في أقبية السجون، على خلفية معارضتهم سياسات المنظومة الحاكمة، بحسب تقارير منظّمات حقوقية. ويُرجّح مراقبون أنّ عدم تمرير مكتب المجلس المبادرتيْن المذكورتيْن، مردّه إلى مهادنة رئيس البرلمان، إبراهيم بودربالة، السلطةَ التنفيذية، وميله إلى تزكية التوجّهات الرئاسية والحكومية، بدلاً من الاعتراض عليها. وأدّى تهميش دور النواب في سَنّ القوانين وتعديلها، في مقابل القبول بكلّ المقترحات التشريعية الرئاسية، باستثناء مبادرة تتعلّق بإحداث صندوق التنمية القطري، إلى مركزة سلطة التشريع بيد رئيس الجمهورية.

والناظر في محامل التشاريع المصادق عليها، يتبيّن أنّ جلّها يتعلّق بتمرير اتفاقيات قروض وهبات وبروتوكولات تعاون مع دول شقيقة. وتمّت المصادقة عليها بطريقة آلية وسريعة، ولم تخضع لتداول واسع بين النوّاب باعتبارها صادرة عن رئيس الجمهورية، وتتكوّن من فصل يتيم أو فصلين، وتتعلّق بتأمين موارد مالية خارجية لسدّ عجز الموازنة العامّة. كما صدّق النواب الجدد على القانون عدد 22 لسنة 2024، المتّصل بإقرار البطاقة البيومتريّة بديلاً عن بطاقة التعريف الوطنية. كما جرى تعديل القانون المُتعلّق بجواز السّفر ووثائق السّفر، وإقرار جواز السفر البيومتري، وهي تعديلات مهمّة، طال انتظارها، وتساهم عملياً في رقمنة الإدارة، وتوفير خدمات القُرب لعموم المواطنين. كما أقرّ القانون المُتعلّق بالموافقة على انضمام تونس إلى اتفاقيّة مجلس أوروبا للجريمة الإلكترونيّة، المعتمدة في بودابست في 23 نوفمبر 2001 (القانون عدد 9 في 6 فبراير/شباط 2024). وهو تصديق على أهمّيته يتعارض مع محتوى المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 الذي تضمّن عقوباتٍ زجريةً قاسية، تنتهك الحريات العامّة والخاصّة، وشابتْه عدة إخلالات، خصوصاً ما تعلق بضبابية صياغته اللغوية، وافتقاره لمبدأ التناسب بين الجريمة والعقاب. وبخصوص التشريعات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، صادق المجلس النيابي على تسعة قوانين فقط، خمسة منها تتعلّق باتفاقيات هبات وقروض، وعلى اتفاقية الضمان الاجتماعي بين تونس وكيبيك، وأقرّ الحق في الشغل من خلال المصادقة على فصل مهمّ في قانون

> يتّسم البرلمان الجديد بسِمة التجانس، من جهة ولاء أعضائه للرئيس قيس سعيّد، وتسليمهم بشرعية مسار 25 يوليو (2021) ومُخرجاته

ميزانية 2024 (القانون عدد 13 لسنة 2023) المُتعلّق بتسوية الوضعية المهنية لعمّال الحظائر. وهي حصيلة تشريعية ضعيفة لا محالة، لا ترقى إلى سَنّ متْنٍ قانوني يتحرّى تحقيق التنمية الشاملة، وتطويرِ الوضع المعيشي لعموم المواطنين، وتحسين قدرتهم الشرائية. أمّا على الصعيد البيئي، فأُصدرت ثمانية قوانين، تعلّقت بالتطهير ودعم قطاع الحبوب، وتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات البرية، وإحالة التصرّف في النفايات إلى الجماعات المحلّية والتجمّعات البلدية بالتعاون مع مؤسّسات عمومية أو خاصة. ومع أهمّية هذه التشريعات في المجال البيئي، فإنّها تبقى دون المأمول، خصوصاً أنّه لم تُقَرّ، بعدُ، مجلّتا المياه والبيئة. ومن ثمّ، فإنّ الجهد التشريعي للمجلس النيابي الجديد ضعيف كمّاً وكيْفاً، وذلك في ظلّ اكتفاء النوّاب بالمصادقة على مشاريع قوانين رئاسية وحكومية، وعجزهم عن الإمساك بزمام المبادرة التشريعية، وتمرير قوانين وازنة مثل تجريم التطبيع، وتنصيب محكمة دستورية، وتعديل المرسوم عدد 54 أو إلغائه. أمّا بشأن الأداء الرقابي للمجلس النيابي، خلال السنة الأولى من أعماله، فقد وجّه نوابُ، بحسب ما ورد في الموقع الرسمي للبرلمان التونسي، 748 سؤالاً كتابياً إلى أعضاء الحكومة، من بينها 24 سؤالاً لم يتلقّ أصحابها، بعدُ، إجابات من الوزارات المعنيّة، رغم مُضيّ أشهر من تاريخ توجيهها. وجلّ الأسئلة الموجّهة إلى الفريق الحكومي تعلّق بطلب النفاذ إلى معلومة أو المطالبة بتحسين البنية التحتية أو التبليغ عن شُبهات فساد. ولم يعقد البرلمان سوى جلستي حوارٍ، فقط، مع كلّ من وزير الشباب والرياضة ووزيرة التجهيز والإسكان، في جلستين عامّتين خلال شهر يوليو/تمّوز 2023. فيما وجّه النوّاب دعوة رسمية إلى رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن إلى التحاور معها بشأن معضلة الهجرة غير النظامية من تونس وإليها. لكنّها لم تستجب لتلك الدعوة، كما لم يبادر المجلس النيابي إلى إعادة النظر في 122 مرسوماً من المراسيم الرئاسية التي صدرت خلال مرحلة إدارة البلاد بالتدابير الاستثنائية (18 شهراً)، باستثناء مرسوم «الصلح الجزائي وتوظيف عائداته»، الذي بادر رئيس الجمهوريّة إلى تعديله وعرضه في صيغة مشروع قانون فصادق عليه البرلمان بأغلبية معزّزة، ودلّ ذلك على قصور في الأداء الرقابي للمجلس النيابي، بل على عطالة برلمانية غير مُعلَنة، وتبعية مطلقة للسلطة التنفيذية، بحسب مراقبين.

على صعيد آخر، اختار البرلمان الجديد العمل بعيداً من أضواء السلطة الرابعة. فمنع وسائل الإعلام الخاصة والأجنبية من تغطية جلسته الافتتاحية، ورفض حضور الإعلاميين مداولات اللجان النيابية. وهي سابقة، لم تعرفْها المجالس النيابية التونسية بعد الثورة. وفي ذلك حجبٌ للمعلومة، وإهدارٌ لمبدأ الشفافية، وتأمين عزلة البرلمان على كيْف ما. ختاماً، تطلّع طيْف معتبر من التونسيين إلى أن يُحدث البرلمان الجديد ثورة تشريعية. لكنّه لم يفعل. بل آثر أن يقوم بدور وظيفي، ثانوي، وأن يظلّ ظلاً للسلطة التنفيذية وتابعاً لها. كما تشوّق الناس إلى أن يحوّل النوّاب وعودهم الوردية خلال الحملة الانتخابية واقعاً مُعاشاً. لكنّهم لم يفعلوا. وأدّى ذلك، عملياً، إلى تعميق الفجوة بين برلمان الموالاة وأكثر المواطنين.

(أستاذ جامعي تونسي)

مذكّرة كريم خان وفنّ دسّ السمّ في العسل

عائشة البصري

للمرّة الأولى في تاريخها، تشهد المحكمة الجنائية الدولية ضجّة إعلامية عند تقدّم الادّعاء العام بطلب مذكّرة اعتقال أشخاص مُشتبهٍ فيهم. إذ أعلن المدّعي العامّ للمحكمة كريم خان، في بيان صحافي مُطوّل، وفي مقابلة تلفزيونية مسجّلة مع شبكة «سي أن أن» الأميركية، أنّ مكتبه قد تقدّم بطلبات لإصدار أوامر قبض في ما يتصل بالحالة في فلسطين، شملت رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في قطاع غزّة، وأخرى شملت قائد حركة حماس في قطاع غزّة يحيى السنوار وقائد كتائب عزّ الدين القسّام، الذراع العسكرية لحركة حماس، محمد الضيف، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية. تشكّل هذه الخطوة المفاجئة انقلاباً على بطء التحقيق ومماطلة خان، وعدم اكتراثه بضحايا الاحتلال الإسرائيلي منذ تقلّده المنصب في صيف 2021. ومن يعرف خان، ومراوغاته، وقربه من الطغاة والجناة أكثر من الضحايا، وخنوعه أمام الدول العظمى، أميركا خاصة، وانحيازه لإسرائيل، لا بدّ أن يتساءل عن سبب هذا التحوّل بعيداً عن الهدف المُعلن؛ خدمة العدالة الدولية، لأنّ قرار توجيه تهم إلى قادةِ إسرائيل، وطلب اعتقالهم، قرارٌ سياسي لا يملكه كريم خان.

الإجابة نقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، القناة 12 تحديداً، في الساعات الأولى التي تلت تسريب خبر احتمال طلب إصدار مذكّرات الاعتقال، التي تشمل نتنياهو وغالانت، إذ أفادت القناة، نقلاً عن الصحافي الإسرائيلي البارز في «يديعوت أحرونوت» أميت سيغال، بأنّ مصادرَ اسرائيلية مرتبطةً بالمحكمة الجنائية أخبرته بأنّه يستحيل أن يجرؤ خان على هذه الخطوة من دون أن يحصل على الضوء الأخضر من واشنطن؛ واشنطن، التي دعمت ترشيحه للمنصب، فسدّد لها أكثر من خدمة؛ من خلال وقف التحقيق في جرائم الجنود الأميركيين في أفغانستان، وامتثاله لأوامر واشنطن في قضية أوكرانيا، إلى حين حصوله على مذكّرة اعتقال ضدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت قياسي، ولقاءاته المتكرّرة مع صناع القرار في واشنطن، واستضافته وفداً من الكونغرس في لاهاي لمناقشة أولوياته ونهجه في قضية أوكرانيا، وقضايا أخرى، مع العلم أنّ واشنطن ليست دولةً طرفاً في المحكمة، بل عدوّة لها.

تحرّك خان في قضية الجرائم المُرتكبة في فلسطين المُحتلّة جاء خدمةً لأكثر من هدف، تتصدّره رغبة واشنطن في كبح تصعيد نتنياهو وغالانت في غزّة، وجهرهما على عزمهما تحدّي بايدن، الذي يرفض اجتياحاً برّياً واسع النطاق لرفح، مفضّلاً القصف والتدمير عن بعد، إبادة «لايت»، إن جاز التعبير، لا تعرّض للخطر حظوظَ فوزه في الانتخابات الرئاسية المُقبلة، ولا تعرّض بايدن ذاته لخطر المقاضاة بتهمة التواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية. لقد تعدّدت أسباب انزعاج واشنطن من نتنياهو بعد أن حاول إقحام إدارة بايدن في حرب مباشرة مع إيران، ترفض واشنطن التورّط فيها، للتركيز على أولويات سياستها الخارجية تجاه الصين وروسيا، إضافةً إلى وقوف نتنياهو في طريق صفقة مع السعودية، بما في ذلك رفضه وقف إطلاق النار، وحلّ الدولتيْن.

من الواضح أنّ نتنياهو أصبح عبئاً وخطيراً على حكومة بايدن، حتّى استدعى ذلك توظيف المحكمة الجنائية الدولية ورقة ضغط لحمله على تغيير سياساته، ثم تهميشه سياسياً لفسح المجال أمام قيادة بديلة أكثر انصياعاً لأوامر واشنطن، مثل الجنرال بني غانتس، الذي لا يقلّ إجراماً عن غيره من حكومة الإبادة الحالية. سنرى خلال الأيام أو الأسابيع القادمة مدى استجابة نتنياهو وغالانت لورقة المحكمة، بعد أن تُصدر في حقّهما مذكّرةَ اعتقال دولية، ويضاف اسمهما إلى قائمة المجرمين المنبوذين دولياً. على الأرجح، لن ترفض الدائرة التمهيدية الأولى في «الجنائية الدولية» هذا الطلب، ولن تتأخّر كثيراً في إصداره، في ضوء الزوبعة الإعلامية التي أحدثها خان، وتوظيفه دعم لجنة خبراء جُلّهم مشاهير بريطانيون بنفحة هوليوودية، تمثّلها المحامية أمل كلوني. الآن، وقد أصبح اثنان من أكبر رعاة الإبادة الإسرائيليين على وشك أن يصبحا مطلوبين للعدالة الدولية، لا يسعنا إلا الاعتراف بأنّ طلب مذكّرة توقيف ينطبق عليها وصف «ضربة معلم»، لأنّها ضربت عدّة عصافير بحجر واحد. بالإضافة إلى محاولة كبح جماح نتنياهو، ومن حوله، تسعى المُذكّرة إلى إنقاذ سمعة المحكمة ذاتها، التي ركّزت منذ إنشائها في 2002 على مقاضاة الأفارقة والعرب والروس، وبعض الجنسيات الأخرى، وحرصت على إبقاء الدول الغربية بعيدةً عن المساءلة، من خلال رفضها التحقيق في جرائم الجنود البريطانيين في العراق، وتعليق التحقيق في جرائم الجنود الأميركيين في أفغانستان. اليوم، يعتبر طلب مذكّرة اعتقال قادة إسرائيليين أول خطوة ضدّ أكبر حليف للدول الغربية، ما جعل خان يحاضر أمام العالم عن الاستقلالية والحياد، وعدالة دولية تساوي بين الجميع. بل لقد تحوّل لدى بعضهم إلى بطل القضية الفلسطينية، بعد أن رسّخت الخطوة كسر استثنائية إسرائيل، في حين أنّ الفضل يعود إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل في محكمة العدل الدولية، وحرّكت بموجبها مياه العدالة الراكدة، وألغت قاعدة الاستثناء الإسرائيلي بإخضاع كبار مسؤوليها للمحاكمة، للمرّة الأولى في تاريخها الاستعماري.

على المدى القصير أيضاً، يُتوقّع أن يُشجّع طلب مذكرة اعتقال نتنياهو وغالانت محكمة العدل الدولية على حسم أهم نقطة خلاف بين قضاة المحكمة، الذين يطالب نحو نصفهم بإصدار أمر مؤقّت يلزم إسرائيل بوقف عمليتها العسكرية، وانسحابها من غزّة، ومن شأنه، أيضاً، أن يعمّق عزلة إسرائيل دولياً، ويدعم الدعاوى التي رفعتها جهات مدنية في كلّ من أميركا وألمانيا وبريطانيا، من أجل حظر تسليح إسرائيل. إلا أنّ استعراضاً سريعاً لما غاب عن مذكّرة التوقيف يُبرز السمّ الذي دسّه كريم خان في هذا العسل كلّه؛ سمّ قد يسري في جسد القضية في المدَيين المتوسط والبعيد، ويمكن تلخيصه في أربع نقاط؛ أولها، غياب جريمة الإبادة الجماعية «genocide» عن لائحة التهم الموجّهة للطرفين، مستبدلاً إياها بتهمة الإبادة «extermination»، في مساواة تامّة بين الجرائم المنسوبة إلى كبار مجرمي دولة الاحتلال، وعناصر حركة مقاومة. من خلال هذه المراوغة البارعة، يسعى خان إلى إنقاذ نتنياهو وغالانت من تهمة ارتكابهما إبادة جماعية، جريمة الجرائم، في غزّة. فحسب تعريف نظام روما الأساسي «تشمل الإبادة تعمّد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان»، وترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي يستهدف المدنيين. خيط رفيع يميز الإبادة عن الإبادة الجماعية، ورد تعريفه في أحد الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة، بشأن الجنرال الصربي راديسلاف كرستيتش في عام 2001، الذي ثبت ضدّه ارتكاب جريمة إبادة جماعية في سربرنيتسا. وتجادل المحكمة في قرارها بأنّه «يمكن تمييز فعل الإبادة من الإبادة الجماعية لأنّه لا يُرتكب على أساس الانتماء القومي أو الإثني أو العرقي أو الديني لشخص ما، لا يستدعي وجود أيّ نية خاصة، أي القصد من إهلاك الجماعة كلياً أو جزئياً».

> الفضل يعود إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل في «العدل الدولية»، وألغت قاعدة الاستثناء الإسرائيلي

يسدي خان خدمة رفيعة لإسرائيل وحلفائها بإبعاد تهمة الإبادة الجماعية عن القادة الإسرائيليين؛ جريمة تفترض ارتكاب عددٍ من الأعمال الإجرامية بنيّةِ الإبادة الكلّية أو الجزئية لجماعة ما، على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين. ومن خلال توجيه التهمة نحو الإبادة، بدلاً من الإبادة الجماعية، قد يؤثر في رأي بعض قضاة محكمة العدل الدولية، الذين يبحثون عن مخرج لتفادي إصدار حكم بالإبادة الجماعية على الإسرائيل في قضية جنوب أفريقيا، التي تؤرّق تل أبيب وحلفائها.

الخطير، أيضاً، في مقاربة خان، أنّها لا تشكّل امتداداً للتحقيق الذي أطلقته سلفه المُدّعية الغامبية فاتو بنسودا في ربيع 2021، واضعة القضية في سياق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وطلب التحقيق في جرائم ترتبط بجوهر طبيعة النظام الاستيطاني، بما في ذلك جريمتيْ الاستيطان والفصل العنصري (الأبارتهايد) المرتبطتيْن بسياسات دولة الاحتلال، بما لا يحتاج تحقيقاً على الأرض، ذريعة خان المُثلى في عدم التقدّم في هذا التحقيق. المُدّعي البريطاني الأحمدي سيحاول إبقاء القضية بعيداً عن سياق الاحتلال، لينزع عن القادة الفلسطينيين حقّ المقاومة المسلّحة، الذي كفله العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتّحدة، واتفاقية لاهاي، واتفاقية جنيف الثالثة.

أما أخطر سمّ مدسوس في القضيّة، فيتعلّق بإمكانية تنازل المُدّعي العام لإسرائيل عن القضية، متى أعلنت السلطات الإسرائيلية عزمها مقاضاة نتنياهو وغالانت أمام محاكمها، لمواجهة التهم ذاتها، بما أنّ نظام روما الأساسي يقوم على منح أولوية التحقيق للمحاكم الوطنية القادرة والراغبة في مقاضاة رعاياها، وفقاً لمبدأ التكامل. ولقد انتقد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن المحكمة بشدّة، واتهمها بأنّها «أقحمت نفسها في شؤون دولة تتمتّع بنظام قضائي ديمقراطي شرعي مستقلّ»، فأجاب مكتب الادعاء في المحكمة أنّ خان لم يتلقّ معلومات من إسرائيل تثبت وجود إجراءات قانونية حقيقية للتحقيق في الجرائم المذكورة، ملمّحاً إلى انتظاره إشارة من تل أبيب لتنازله عن الادعاء.

في ضوء فرصة التحايل على العدالة الدولية التي يوفّرها نظام روما للدّول، يواجه الفلسطينيون السيناريو الأسوأ، الناتج عن عدم توفّر فرصة تطبيق مبدأ التكامل بشأن قادة «حماس»، الذين قد يصدر في حقّهم أمرٌ بالاعتقال. فبعد أن بادر الفلسطينيون، بموافقة قادة «حماس»، باللجوء إلى المحكمة من أجل تحقيق العدالة، يجدون اليوم أنفسهم في قفص الاتهام، في قضية يساوي فيها خان بين كبار المجرمين، قادة دولة احتلال نووية، وحركة مقاومة شعبية، بين قتل مئات الإسرائيليين وعشرات الآلاف من الفلسطينيين. وبحكم انحيازه لإسرائيل، يفوق عدد المُتّهمين الفلسطينيين عدد المتهمين الإسرائيليين، ويوجّه خان للسنوار وللضيف ولهنية ثماني تهم، مقابل سبع لنتنياهو وغالانت، بما فيها خمس تهم بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية موجّهة لـ«حماس»، مقابل ثلاث فقط تلاحق الطرف الإسرائيلي. صحيح أنّ وضع نتنياهو وغالانت على قائمة كبار مجرمي القرن الحادي والعشرين حدث يستحقّ التقدير، رغم تأخّره، لكنّه لا ينبغي أن يُبيّض وجه خان وعدالته السّامّة.

(باحثة مغربية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads